الشيخ النجار رئيساً لدائرة التوجيه والإرشاد

□ أصدر الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام عبدالقادر باجمال قراراً تنظيمياً بتعيين الشيخ يحيى النجار رئيساً لدائرة التوجيه والإرشاد بالأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام خلفاً للأستاذ حمود عباد الذي عين مستشاراً للامين العام..وقد تم تفريغ الشيخ يحيى النجار من منصبه التنفيذي كوكيل لوزارة الأوقاف ليشغل منصب رئيس دائرة التوجيه والإرشاد بعد أن تم تعيين عباد وزيراً للشباب والرياضة .الجدير بالذكر انه سبق وشغل الشيخ النجار أول رئيس لدائرة التوجيه والإرشاد بعد تأسيسها مباشرة عقب المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي العام .

وبعد الشيخ يحيى النجار من القيادات المؤتمرية البارزة التي كان لها دور في تأسيس العمل التوعوي والإرشادي على الساحة.

أول السيل.. حجار..!!

□ أعجبتني الندوة التي نظمها معهد الميثاق للتدريب والدراسات والبحوث حول منظومة الاصلاحات، الواقع وآفاق المستقبل.. برعاية الاخ الامين العام للمؤتمر الشعبي العام..نعم أعجبتني رغم وجهات النظر والآراء المؤيدة والمعارضة لبعض الأطروحات في الندوة.. وسواء أكانت جوانب النقد صحيحة او غير صحيحة.. إلاّ ان التوجه القائم على المنهجية العلمية والحوار الديمقراطي الراقي الذي ساد الندوة اعجبني فعلاً.. وأقول هنا مزيداً من الانجازات ياامعهد الميثاق (وأول السيل حجار ياصحابنا)..

عابد الشرقي❖

ياحَراجاه..ياوَاجاه..

□ كما اعجبتني الدعوة التي اطلقها الاخ الامين العام من ان المعهد منبر مَن لامنبر له..

حتى لو كان هناك اكثر من مائة صحيفة اهلية وحزبية مصرح لها من وزارة الاعلام.. طبعاً فالمؤتمر حزب الشعب، وحزب مَن لاحزب له.. ولانملك إلاّ ان نقول أمام هذا العدد من الصحف –بعضها– التي باتت تشكل فيما يمكن أن نطلق عليه صحف «الزنبيل، والعلاقيات» او الصحف المتحركة!! او السفري؟! لانملك إلاّ ان نقول ياحراجاه ياوَاجاه..!!

احسن مافيها..!!

أحسن مافي الندوة النقد الذاتي البنّاء من قبل بعض المشاركين من اعضاء المؤتمر لبعض الاطروحات في أوراق العمل المختلفة دون تحديد..ولعمري اننا بحاجة الى تبني النقد الذاتي في حواراتنا ومناقشاتنا وتنفيذنا لمهامنا قبل ان ينتقدنا الآخرون.

أنا..مع..

فانا مع من قال ان قضية المرأة اليمنية ليست في القوانين او التشريعات؟! انما في الواقع الاجتماعي ونظرة المجتمع للمرأة، وهو موضوع بحاجة الى دراسة، ومع القائل بأن الانسان ليس حيواناً سياسياً فقط وهو كذلك بل انه ايضاً كائن محتاج ويفترض ان تتناول الندوة احتياجاته الاساسية في اطار منظومة الاصلاحات..ومع ذلك الذي دعا الى الوقوف بحزم في تطبيق روح القانون وتطبيق اهداف السلطة المحلية بمزيد من الصلاحيات والتخلص من اللامركزية لا العودة الى انتخاب المحافظين ومديري العموم في المديريات.

ولست مع..

لست مع من يطالب برفع يد وزارة الاعلام عن الصحافة بحجة ان هناك السيدي والانترنت والقنوات الفضائية فلا بد من الاشراف والرعاية والمراقبة والثواب والعقاب والمثل يقول: «من أمن العقوبة.. أساء الادب».. فاعراض الناس غير مباحة والثوابت الوطنية مقدسة لايجب المساس بها.. من جهة ثانية مامن مخاوف تذكر في هذا الصدد فوزارة الاعلام تعطي تصاريح للصحف لمن هب ودب حتى الصحافة الراقدة..!!؟

همسة..لابد منها..

في الاخير لابد من همسة في آذان قيادات المؤتمر – وهذا في اطار نقد الذات– وهي دعوة صريحة لكل قيادات المؤتمر، وعلى وجه التحديد الاخوة في الامانة العامة وعلى رأسهم الاخ الامين العام الذي طالما يردد في مختلف المحافل والمناسبات أننا نعاني من المركزية وانها مرض في مفاصل الأمة والقيادات.وأقول هنا اذا كان الأمر كذلك في الجوانب الادارية والحكومية فيجب ان لايكون ذلك في الجوانب التنظيمية وقد اخترنا اللامركزية التنظيمية بدعم وتشجيع ورعاية من فخامة الاخ رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر –حفظه الله– وأطال بقاءه، حتى يرى افكاره في غرس اللامركزية واقعاً معيشاً يُطبّق أقوالاً وأفعالاً..

وشخصياً فإني أتفاءل خيراً بالاخ الامين العام واشعر ان اللامركزية التنظيمية في أيد أمينة وعلى يده ستتحقق، ادعو له بالنجاح.. وأدعو زملائي في الامانة العامة وزملائي في اللجنة الدائمة إلى الوقوف الى جانبه في تطبيق هذا السلوك المتميز في صفوف المؤتمر.

■ عضو اللجنة الدائمة الرئيسية

المعمري وليس العمري

□ حدث خطأ غير مقصود في العدد الماضي نعتذر عنه للأخت فتحية المعمري –عضو اللجنة الدائمة الرئيسية عضو قيادة فرع محافظة الحديدة والتي نشر اسمها بطريقة خاطئة في مقالها المنشور في العدد السابق «على طريق تمكين المرأة».فلها وللقراء الكرام كل الاعتذار.. وجلّ من لا يسهو..

الامين العام :

الاحزاب التي لم تحصل على تمثيل برلماني فاقدة لشرعية الحوار

الاصلاح موضوع جوهري وغير محكوم بطرف معين

■ الأستاذ عبدالقادر باجمال الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام متحدثاً لصحيفة «الجمهورية» حول أولويات المؤتمر الشعبي في تنفيذ الاصلاحات:

أولاً موضوع الإصلاح هو موضوع جوهري وأساسي ومستمر وغير محكوم بظرف معين فقط ولابد أن ننظر لهذه المسألة من زاوية تاريخية لأنه أيضاً أي موضوع من موضوعات الإصلاح ليس مجرد الظرف الزمني الذي نحن فيه وطالما أنه غير مقيد بظرف زمني فهذا يعني أن الاصلاحات ذات ديمومة كاملة لكن بالضرورة من الناحية العملية على الناس أن يلمسوا أن هذا البرنامج بُدئ تنفيذه فعلاً، على سبيل المثال نحن الآن نناقش مع الحكومة كمؤتمر شعبي أولويات وضع البرامج للحكومة وأولويات وضع القرار.. أنا في تقديري الشخصي وخصوصاً بعد أن تم التوقيع على وثيقة الحوار بين الأحزاب وبعد أن تمت السيطرة على الوضع في محافظة صعدة أعتقد أن قضية السلاح قضية أساسية وأولوية معالجتها في الوقت الراهن كأساس ومنطلق للمضي قدماً في تنفيذ برنامج الإصلاحات الشاملة في اليمن.

لا إصلاح في ظل وجود سلاح

كيف يمكن للحكومة الجديدة التغلب على تحديات قضايا السلاح كأولوية في تطبيق الإصلاح كما تفضلتم؟

يجب أن تحظى قضية حمل السلاح بأولوية كبرى في إيجاد الحلول المناسبة لها والناجعة التي تضمن القضاء على ظاهرة حمل السلاح في بلادنا وحتى لاتتكرر مأساة محافظة صعدة مرة أخرى وبالتالي لابد أن يكون هناك أولوية في برنامج الإصلاحات الشاملة للحكومة الجديدة، مضافاً إليه البرنامج البرلماني لإنهاء مشكلة السلاح بأي شكل من الاشكال حتى لو أدى ذلك إلى استخدام العنف في تنفيذ قانون منع حمل السلاح أو المتاجرة به ولكن لابد قبل استخدام العنف لتطبيق قانون منع السلاح ينبغي أن يسبق ذلك حملات وطنية توعوية بأهمية تطبيق هذا القانون وبمخاطر ظاهرة حمل السلاح على الأمن والاستقرار وعلى الوطن وكذلك نتائج سوء استخدام السلاح وما يخلفه ذلك من مآس على صعيد الأسرة والمجتمع اليمني بشكل عام.

سيادة القانون على الجميع

وأنا أرى من وجهة نظري أن إيجاد حلول ناجعة لقضية السلاح هي قضية أساسية في تشكيل القاعدة الأولى التي يمكن من خلالها الانطلاق بتنفيذ البرنامج الشامل للإصلاحات في اليمن وحتى يصبح الناس أمام القانون كأسنان المشط وتطبق سيادة القانون على الجميع دون استثناء أحد وحتى يقف الناس جميعاً في وجه الظالم، في وجه المستكبر، في وجه الطاغية، في وجه أي إنسان في القرية وفي العزلة من الذين يتحكمون في مصائر الناس بسبب أن لهذا الشخص أو ذلك الآخر فرقاً مرافقة له في ذهابه وإيابه مدججين بأنواع قطع السلاح، وعليه فإنه ينبغي في تقديري أن يكون للدولة وجود فاعل وبقوة.. هكذا يقول فخامة الرئيس / علي عبدالله صالح أنه ينبغي علينا أن نبني الدولة بالشكل المطلوب وكذلك يجب أن يكون للدولة حضور فاعل في كل مكان.

المحليات نواة التطور

هل ترون أن اصلاح وتطوير أداء السلطة المحلية جزء من الإصلاحات الشاملة؟

طبعاً النقطة الثانية والمحورية في عملية الإصلاح متعلقة بالسلطة المحلية وهي تمثل أولوية قصوى اليوم لدى الحكومة الجديدة لأن بناء السلطة ليس فقط بناء السلطة الفوقية كبرلمان وكمجلس شورى الخ من ذلك لأن النواة الأساسية لتطوير السلطة وتحسين أدائها وتحقيق أهداف الإصلاح الشامل من خلالها«السلطة» تتمثل في السلطة المحلية باعتبارها النواة الأولى لكل السلطات الأخرى المتتالية وبالذات المديرية حيث إننا اليوم لدينا تطوير جوانب التقسيم الإداري وأنا أرى أن التقسيم الإداري ينبغي أن لايتم وفق أن تكون المديرية هي النواة وإنما يجب أن يكون المركز هو من يشكل النواة هو الأساس في المديرية لأنه كلما صغرت الوحدة الإدارية كلما تم فيها الإنجاز صحيحاً وكلما كانت نسبة السيطرة في تنفيذ برامج الإصلاح أكبر وأكثر فاعلية ومسيطرة ودقيقة على مجريات الأمور وهكذا.

المماثلة برلمانياً ونقول لمثل هؤلاء إن هذه هي الديمقراطية ويجب القبول بها بحلوها ومرها.. لماذا لسبب بسيط لأن الاحزاب الممثلة في مجلس النواب والتي سيتم الحوار معها هم– ومن خلال الأعضاء النواب الذين يمثلونهم– الذين سيناقشون تفاصيل التشريعات والمطلوب تعديلها أو إضافتها أو الغاؤها وهو مايعني إذا ما أنا كحزب حاكم سوف اتحاور مع أحزاب معارضة ليس لها سلطة في مجلس النواب لاقيمة لهذا الحوار بالمطلق لكن هذا لايعني بأي حال من الاحوال أنني أمنع أو أمتنع عن الحوار مع أطراف أخرى.

حضور حقيقي..تنويع الحوار

ونوه الأستاذ/ عبدالقادر باجمال إلى أن تنويع هذا الحوار الوطني مع بعض مثل هذه الأحزاب أو تنظيمات سياسية أو مؤسسات مجتمع مدني ليست ممثلة في مجلس النواب ولكنها بالمقابل لديها حضور اجتماعي واسع وهذا الحضور في المجتمع هو حضور حقيقي سواء أكان في المجالات الثقافية أو الاجتماعية أو أنشطة تنموية

وأضاف الأستاذ/ عبدالقادر باجمال بالقول:

إلا أنه ومع ذلك فإن البدايات الأولى والعملية لتنفيذ مشروع الإصلاحات الشاملة قد تجسد في ذلك الاهتمام الكبير من قبل دولة الوحدة بمسائل تطبيق الحكم الجيد بصورة رسمية تتمثل في الرؤية الاستراتيجية لليمن ٢٠٢٥م والتي فعلاً أولت أهمية خاصة بالبناء المؤسسي والإداري للدولة وللحكومة باعتباره المحور والمرتكز الرئيسي التي تدور حوله كافة الأنشطة والعمل من أجل إيجاد مناخ ملائم للاستثمار وبيئة مناسبة وجذابة للاستثمار الأجنبي والعربي في اليمن بهدف تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وكذا المساهمة المباشرة وغير المباشرة في التخفيف من الفقر والذي يعد ويشكل التخفيف منه في بلادنا.

تطور ملموس

وعليه فإنه واستناداً إلى مكونات هذه الرؤية الاستراتيجية رُوعي في وضع الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠١م ـ٢٠٠٥م أن تحقيق أهدافها لابد وأنه يحتاج إلى إحداث تطور نوعي وحقيقي في عملية البناء المؤسسي من قبل الحكومة التي كنت أترأسها حينها وهو مافعلنا ودفع بنا إلى ترجمة تلك الإجراءات من خلال إحداث تطور ملموس في أداء الأجهزة والمؤسسات الحكومية المناط بها تنفيذ سياسات وبرامج الخطة الخمسية الثانية مع أخذ الاعتبار بضرورة استكمال إجراءات الإصلاح المؤسسي في آلية عمل الخطة الخمسية الثانية للعديد من مكوناتها والتي تتمثل أبرزها في مكون الإصلاح الإداري وتحديث الخدمة المدنية وتطوير وتحديث آلية عمل الرقابة والمحاسبة وإحداث تطور نوعي وملموس في أداء السلطة المحلية وتطبيق مبدأ العمل بمعايير اللامركزية والعدل وإصلاح القضاء مع إيجاد سبل كفيلة بتحقيق الأمن والاستقرار إلى جانب الاهتمام بمكوني البيئة والتكنولوجيا.

برنامج حكومتي ٢٠٠١م و٢٠٠٣م

وأما على صعيد برنامجي الحكومتين المشكلتين عامي ٢٠٠١م و ٢٠٠٣م فقد تضمن هذان البرنامجان جزءاً كبيراً منهما واستحوذ على مساحة كبيرة منه قضايا متعلقة بمكافحة الفساد وحماية المال العام ولاشك أن قرارات مجلس الوزراء التي اتخذت في أول شهر إبريل ٢٠٠٣م وفي إطار أعمال اللجنة العليا التي شكلت بناءً على توجيهات الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بغرض تقديم تصور لأهم المعالجات والحلول والمقترحات الناجعة لمواجهة تحديات قضايا المال العام وحول آلية وطرق مكافحة الفساد وبخاصة قراري مجلس الوزراء رقم «٩١» ورقم «٩٢» لعام ٢٠٠٣م وأوامر مجلس الوزراء رقم «٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١» لعام ٢٠٠٣م قد شكلت القاعدة لإعداد كل مصفوفة الأجندة الوطنية للاصلاحات والتي كان قد وافق عليها مجلس الوزراء في شهر مارس ٢٠٠٦م.

مؤهلات الحوار السياسي

ما تقييمكم لرصي اليمن في مجال الحوار الديمقراطي اليوم؟

وأما بالنسبة للحوار فإن اليمن ومنذ قيام وتحقيق وحدته المباركة في ٢٢مايو١٩٩٠م قد اعتمدت الحوار كنهج سياسي وحضاري وكمنطلق أساسي لتحقيق أهداف الإصلاحات الشاملة باعتبار أن الوحدة اليمنية تحققت بقيادة الرئيس/ علي عبدالله صالح ،والشرفاء معه في الـ٢٢من مايو من خلال الحوار وبالتالي فإن أي إصلاح لابد أن يكون منطلقاً من قاعدة الحوار وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بمسيرة الإصلاحات السياسية لدولة الوحدة ولكن تبقى هناك مسألة تتعلق في آلية وتنظيم عملية الحوار السياسي أي أن من أهم المؤهلات للحوار السياسي ومشروعيته مستمدة من الشعب وبمعنى أدق أن أحزاب المعارضة التي أخرجتها الانتخابات من بوابة المسرح السياسي أو الساحة السياسية ولم تستطع الحصول على تمثيل برلماني لها تصبح فاقدة الشرعية في أهلية الحوار السياسي مع الحزب الحاكم. أنه لايجوز وبأي حال من الأحوال تحاور مثل هذه الأحزاب مع المؤتمر الشعبي العام وهذه معايير وأسس ديمقراطية معمول بها في كافة الأنظمة الديمقراطية الأكثر تقدماً في هذا المجال ونحن كمؤتمر شعبي لن نقبل الحوار مع الأحزاب غير اتحادية تعاونية فمثل هذه المؤسسات وهذه التنظيمات يجب أن يتم القبول بالحوار معها لكن بشرط الالتزام بمبادئ ديمقراطية الحوار وأن تكون هيئات هذه المنظمات أو التنظيمات السياسية منتخبة وتمارس في تكوينها وهيكلتها الانتخابات والديمقراطية وكذلك ينطبق على منظمات المجتمع المدني حيث إنني أؤكد هنا على أنه ينبغي على هذه المنظمات أن يكون حضورها الفاعل في الساحة التنافسية حضوراً ديمقراطياً أي بمعنى آخر أن تكون مثلاً نقابة تكون منتخبة جمعية تكون منتخبة والاتحاد يكون منتخباً وليست عملية فقط هيمنة سيطرة مجموعة متنفذة في هذا الاتحاد أو تلك الجمعية أو النقابة.

ما أهم المحطات التي شكلت النواة الأولى لمبادرات الإصلاح في اليمن؟

مايتعلق بأهم المحطات التي شكلت النواة الأولى لمبادرات الإصلاح في اليمن يمكننا اعتبار أن أول مبادرة قد تمثلت بمبادرة الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري عند مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي حيث كان من أبرزها برنامج البناء الوطني عام ١٩٩٢م ثم عقب ذلك إقرار استراتيجية إصلاح القضاء في عام ١٩٩٧م وإقرار برنامج تحديث الخدمة المدنية في عام ١٩٩٨م ورغم أن كل تلك المبادرات كانت قد اعتبرت من أهم الركائز الأولى التي عكست اهتمام الدولة اليمنية الحديثة بضرورة تبني مشروع الإصلاح الشامل في اليمن.

يجب ان يكون للدولة حضور فاعل في كل مكان

أسكندر..أجركم عظيم

الزميل / اسكندر الاصبحي فجع بوالدته التي غيَّبها الموت واختارها الله عزوجل إلى جواره رضية مرضية..

أسرة تحرير «الميثاق» وجميع العاملين فيها تشارك آل الاصبحي أحزانهم وتستشعر معهم آلام الرحيل ومرارة الوداع الأخير..للراحلة إلى مولاها الرحمة والغفران..ولأهلها وذويها الصبر والسلوان..

«انا لله وإنا إليه راجعون»